المجلة الجزائرية للاتصال العدد 02 (2012)، ص 27 — 48
EISSN:2676-1793 ISSN:1111-536X

الوضع الاجتماعي للمرأة في الجزائر- التعليم -العمل -الإعلام وانعكاساته على المشاركة السياسية.

"عينة من مناضلات الاحزاب والمجلس الوطني الشعبي أنموذجا"

د فريدة آيت عيسى
كلية علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر-3-

الملخص:

تهدف هذه الدّراسة إلى البحث في الوضع السوسيو مهني للصّحفيين الجزائريين داخل القسم الثقافي في الجرائد الصّادرة باللّغة العربية في الجزائر، ونسعى إلى كشف مكانته داخل قاعة التحرير، والوقوف على الوضع الاجتماعي لهذه الفئة، كما نحاول تقديم نظرة هذا الصّحفي إلى واقعه مقارنة بزملائه من المهنة في باقي الأقسام.

وقد استهدفت الدّراسة الجرائد الصّادرة باللّغة العربية والتي تملك قسما ثقافيّا مهيكلا، وعددها عشرون جريدة (20) مع التركيز على واحد وثلاثين 31 صحفيا بالأقسام الثقافية لهذه الجرائد.

الكلمات المفتاحية: سوسيولوجيا الصّحفيين، حراس البوابة، الثقافة، الأنواع الصحفية والنوع الاجتماعي.

Abstract

This study examins the socio-professional situation of Algerian journalists within the cultural section of the Arabic-language newspapers in Algeria.We seek to reveal the journalist's status both inside the newsroom and on the social level of such a category compared to his/her colleagues in other sections.
The study targeted twenty Arabic-language newspapers on Algeria that have a structured cultural section, it focuses on 31 journalists in the cultural sections of these newspapers.

key words

Sociology of journalists, gatekeepers, culture, journalistic genres and gender.

الكلمات الدالة

- **الوضع الاجتماعي:** position sociale كلمة تدل على الموقع الذي يحتله الفرد ضمن مجموعة معينة من الأفراد، أو الموقع الذي تحتله المجموعة في مجتمع معين من العلاقات والصلات المتبادلة والتسلسلية التي يعقدها الفرد مع من هم أعلى منه أو أدنى منه.
- **وضعية المرأة:** إنها العمليات القانونية والمهنية من تعليمية إعلامية ثم سياسية التي يراد منها دمج أكبر للمرأة في القطاعات التنموية، أي الحد الأدنى من المستلزمات المادية والعقلية التي يجب أن تتمتع بها المرأة كمواطنة لتمكينها من ممارسة الحقوق السياسية بمعنى المشاركة، كيف يمكن أن نطالب امرأة تفتقد الكثير من احتياجاتها الأساسية والى كيانها كإمرأة أن تقف من السلطة الند بالند هذه المرأة التي لم استحواذ بعد مكانتها في الأسرة والمجتمع وبالتالي التغيير من وضعها التقليدي.
- **المشاركة السياسية participation politique**

عملية اجتماعية سياسية يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه فرصة ليشارك في وضع الأهداف العامة، سواء أكان هذا الانشغال عن طريق التأديب أو الرفض أو المقاومة.

المقدمـــة

اكتسبت دراسة وضع المرأة والمشاركة السياسية أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة كرد فعل لإثارة قضايا حقوق المرأة في العالم وكرد فعل جزئي أيضا للمؤتمرات العالمية للمرأة.

أصبح دور المرأة في الحياة السياسية في عصرنا الحديث من الأمور الملحة التي تطرق أبواب المجتمعات بقوة، وقد رأيناها اليوم زعيمة سياسية ناجحة تقدم الحلول لأصعب المشاكل التي تواجه مجتمعها.

هذا الدور السياسي الذي تؤديه المرأة في المجتمعات المتقدمة لا يزال بعيدا عن مجتمعتنا العربية، حيث مازالت المرأة عندنا تستسلم للضغوطات الاجتماعية التي تمارس على حريتها بدءا من الرقابة على سلوكها وأفكارها وانتهاء بخيراتها الاجتماعية والسياسية.تكاد قضية المشاركة السياسية للمرأة أن تشغل عالميا مختلف الحكومات والمنظمات الدولية والمحلية،إن المشاركة السياسية اليوم تعتبر تفسير للتطور الذي توصلت إليه هذه الدولة أو ذاك، أصبح يطلق على إنسان اليوم "حيوان سياسي" بفضل التطورات العلمية والمهارات الإنسانية التي حطمت المعايير التقليدية بحق المساواة بين الجنسين.

مساهمة المرأة الجزائرية في المشاركة السياسية كناخبة وكمناضلة يترجم الشعور بالمسؤولية وتحويل الأهداف التي تريد بلوغها إلى واقع ملموس، لم تنتظر هذه المرأة الحسم في الجدل الفلسفي حول مكانتها فقد استطاعت التعامل مع التغيرات التي حدثت فأقبلت على التعليم ،شاركت في الأنشطة المهنية، وبالرغم من ولوج بعض النساء الميدان السياسي فهذا المخزون لم يكشف بعد بسبب التفكير التمييزي الراسخ في الأذهان.

رغم وجود تشريعات التي تنصف المرأة وتعطيها بعض حقوقها فصدورها ليس دليلا على فاعلية المشاركة السياسية لها. المرأة نصف المجتمع فإن مشاركتها في الحياة العامة تصبح ضرورة وغاية فهي شريكة من حقها أن يكون لها رأي في قرارات مجتمعها لأن نتائجها تنعكس بشكل مباشر عليها. وجود المرأة في المؤسسات السياسية لا يعبر عن مكانتها في التركيب الاجتماعي ولم يكن في معظم الحالات إلا عملية تزيينية.

هذه القضايا مثار تساؤل ، حيث كانت لنا رحلة في صفحات الكتب حول المرأة واقتربنا من الجزائر التي أنجبت هذه المرأة التي تحاول تغيير الوضع حولها بإمكانتها المحدودة.

- الإشكالية

المرأة الجزائرية كافحت بشجاعة من أجل استقلال الوطن ودفعت الثمن غالي لاكتساب حقوقها المشروعة.

إن مختلف الدساتير التي تتابعت منذ الاستقلال إلى اليوم أكدت دوما على مبدأ المساواة بين الجنسين، وتتوسع المساواة القانونية إلى الميادين المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المرأة الجزائرية تشكل ثقلا عدديا بالنسبة لمجمل المواطنين فحسب إحصائيات سنة 2015[1]وصل إجمالي المواطنين 40,80 مليون مواطنا ومواطنة، الذكور يشكلون ما نسبته 51,52%، بينما تشكل الإناث ما نسبته 49,48%. فمن المنظور العددي تتقارب نسبة الإناث من نسبة الذكور، ومن المنظور النوعي فإن كانت الكفاءة تقاس بمعايير عدة أهمها التعليم والعمل فإن المرأة الجزائرية حققت تقدما ملحوظا في هذين المجالين، المتحصلات على الشهادات الجامعية بلغ 70% سنة 2012[2] كما مثلت

النساء 15,70% من عدد السكان الناشطين سنة 2007 هذه النخبة المثقفة غير ممثلة في المجالس المنتخبة.

أحرزت المرأة في أول مجلس تأسيسي سنة 1962 على 5% من المقاعد وفي آخر مجلس وطني من المرحلة الأحادية سنة 1987- 2.37 %.

بعد دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة مع التعددية السياسية، بلغ التمثيل النسوي في الفترة التشريعية 1997-2002 -3.42% في 2007-2012 - 6,50% مقابل أزيد من 28% في الدول المجاورة تونس مثلا.

تحسن طفيف حصل في النتائج رغم ذلك لا نجد فرق كبير بينها وبين نتائج سنوات الأولى من استقلال الجزائر، ما يظهر أن التحول الديمقراطي واعتماد اتفاقية محو كل أشكال التمييز اتجاه المرأة وتأكيد برنامج الدولة "جزائر الغد" الذي يضمن للمرأة 30% من المناصب السياسية كتمييز إيجابي[3] و إدخال بعض التعديلات في قانون الأسرة، هذه مؤشرات لم تؤثر في وضع المرأة وبالتالي على المشاركة السياسية.

التعديلات التي حصلت اعتبرها البعض خطوة معجلة لتطور الذهنيات والبعض الآخر يرى أنها تناقض المبدأ الدستوري المتعلق بالمساواة بين الجنسين وكذا الصعوبة في تغيير المعاملات التي فرضها المجتمع على أدوار كل من الرجل والمرأة، هذا ترك نتائج سلبية وأعاق المشاركة السياسية للمرأة.

طرح هذه الإشكالية ضمن إطارها القانوني والاجتماعي لدور كل من الرجل والمرأة بالتفاعل مع الثقافة الجديدة في حين ظلت التقليدية قائمة، ما خلق نمطين في التعامل مع القضايا المختلفة التي تنظر إلى القيم مثل الحرية وحقوق المرأة والمشاركة السياسة أفكار مستوردة غريبة عن المجتمع، نمط تمييزي جنسي فرض نفسه بطريقة عفوية أو إرادية أعاق مساهمة المرأة في مجلات عدة ومنها المشاركة السياسية.

هل استطاعت المرأة من خلال نضالاتها وتعليمها وعملها أن تنتزع مكانة كفاعل في مجتمع يؤكد محدوديات قدرات المرأة، لتقبل دورها السياسي باعتبارها شريك متكامل مع الرجل؟ وللإجابة على هذا التساؤل طرحنا الفرضيات التالية:

فرضيات الدراسة:

1- إن الوثبة التي حققتها المرأة في مجال التعليم والعمل لم تكن في نفس المستوى في المشاركة السياسية.
2- إن المشاركة السياسية للمرأة تعد انعكاسا لمكانة المرأة داخل الوسط الأسري الذي يجعل من النوع مرجح للتمييز والتفضيل.
3- تعيق الأحزاب السياسية الأبوية المشاركة السياسية للمرأة.

- **العينة** : روعي في اختيار العينة ضمان تمثيل الاتجاهات السياسية المتواجدة في المجتمع (علمانية، إسلامية، وطنية) والحصول على بيانات إحصائية للمناضلات في الاحزاب وقياداتها ونائبات سابقات والحاليات. العدد الإجمالي للعينة 200 مفردة من الأحزاب وما تحمله من تمثيل نسوي من المجلس الوطني الشعبي.[4]

الجدول رقم 1 يظهر الانتماءات السياسية .

العينة	المناضلات	النائبات	المجموع

الانتماءات السياسية	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
جبهة التحرير الوطني F.L.N	29	%14,50	11/3	%1,50	32	%16
التجمع الوطني الديمقراطي R.N.D	2 5	%12,50	1/1	%0,50	26	%13
حركة مجتمع السلم M.S.P	32	%16	-		32	%16
حزب العمال P.T	27	%13,50	11/5	%2,50	32	%16
جبهة القوى الاشتراكية F.F.S	32	%16	-		32	%16
حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية R.C.D	25	%12,50	1/1	%0,50	26	%13
الأحزاب الصغيرة(كتلة الإتحاد)	16	%8	6/4	%2	20	%10
المجموع	186	%93	*30/14	%7	**200**	**%100**

الأحزاب الصغيرة هي: (الحركة الوطنية للأمل)، (حركة الوفاق الوطني)، (حركة الجبهة الوطنية من أجل الوئام)، وتسمى هذه الأحزاب بكتلة الاتحاد أو غير المنتمين لأنها أحزاب صغيرة ولا تمثل قاعدة شعبية عريضة . *[5]

1- الأصول التاريخية لمكانة المرأة:

إن إطلالة تاريخية لدى بعض الشعوب في الماضي تعطينا فكرة عن وضع المرأة في المجتمع. فالمرأة في مصر القديمة كانت تتمتع بقدر من المكانة حيث إعتلت العرش و الحكم بل رفعها المجتمع إلى مرتبة الإله في عباداتهم. أما في بلاد ما بين النهرين أوضاع المرأة كانت سيئة فالرجل من حقه قتل زوجته أو بيعها أمة وفاءا لما عليه من ديون، ويجب أن تقبل ذلك رغما عنها.[6]

في الهند تشير الأسطورة أن المبدع الإلهي حين أراد أن يخلق المرأة وجد أن صياغة الرجل قد نفذت بمواد الخلق، فإزاء هذا قام بصوغ المرأة من بقايا القصاصات من الخلق السابق، فهي في معتقداتهم رمز للشر.

عرفت بلاد اليونان القديمة نهضة فكرية لكن هذا التقدم لم ينعكس على وضع المرأة فكان ينظر إليها كإنسانة ناقصة الأهلية،[7] وظيفتها الإنجاب وتحقيق متعة الرجل، وكان للزوج ألعابه الرياضية وشؤونه العامةلم تكن المرأة لتشارك فيها أو تعارض البعض الآخر كاقتناء الرفيقات.

أما الرومان فدور المرأة تمثل في الدونية، وكانت لفظ "Familia" يعني مجموع العبيد، اخترعت هذه العبارة لوصف كيان اجتماعي يترأسه شخص له زوجة و أولاد و عبيد وله عليهم حق الحياة والموت.

ترتبط النظرة للمرأة في أوروبا بالموروث الوافد من اليونان عبر الرومان السمة الدونية استمر تأثيرها إلى ما بعد الثورة الصناعية والثورات السياسية،في قانون **NAPOLEON BONAPARTE** المرأة مخلوق قاصر مدى الحياة،القانون الذي جعل الرجل يتصرف كيف ما يشاء في أمور زوجته.[8]

في سنة 1568 صدر البرلمان الاسكتلندي قرار ينص أن المرأة لا يجوز أن تمنح أية سلطة في المجتمع، كما صدر قرار في عهد هنري الثامن **HENRI VIII**ملك إنجلترا يحرم على النساء قراءة الإنجيل.[9]

أ - العائلة الجزائرية :

الوسط العائلي الخلية الأولى التي يشكل الفرد حياته، تظهر المعايير الثقافية التمييز بين الأنثى والذكر في العائلة الجزائرية منذ التربية الأولى، فالطفل الذكر يحظى برعاية خاصة تقديسه واقع عميق بالأمس واليوم، فالمرأة الأم تعزز مكانتها بواسطة هذا الابن موضوع كل الإنتظارات[10] كما توضح الأديبة **زهور ونسي** في كتاباتها حول الأسرة الأبوية التي تفضل الذكر وتحمل الأم مسؤولية ذلك،

وكيف يعم الحزن عند ولادة البنت ولا توجد عدالة بين الزوج وزوجته وبناته، ووضع المرأة تابع في كل الأحوال[11].

فالبنت منذ صغرها تنشأ في تقليد نساء البيت، وكلما تقدمت في السن تقلصت حريتها وترسخت لديها معاني الأدب والطاعة لتمثل الفتاة الصالحة كما تريدها الأسرة ويراها المجتمع، بالمحافظة على أعضائها الجنسية، عدم التحدث مع الغرباء، وعدم الاعتناء بمحاسنها حفاظا على سمعة العائلة.[12] تقول الكاتبة **فاطمة المرنيسي**: يمنع اللقاء بين الرجال والنساء الذين لا ترتبط بينهم قرابة أو زواج كما تحدد أماكن خاصة بالرجال والنساء في هذا النسق الاجتماعي،[13] هذه المخاوف أنتجت انعكاسات في شخصية المرأة بالحد من النشاط والإبداع ما أضعف طموحها العلمي والمهني. المرأة تعيد إنتاج نفس الأنماط التي لا تخدم المرأة لمقاربات مابين التقليدية والعصرنة.

ب_المرأة الإسلام والسياسة :

منح الإسلام المرأة حقوقها وأعظم حق تقرر لها هو المساواة، وقد ورد في سورة الحجرات **"يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر و أنثى وجعلناكم شعوبا و قبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم"** (14/الحجرات).وفي قوله تعالى **"و لهن مثل الذي عليهن بالمعروف، وللرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم** (228/البقرة)، و قد حققت الشريعة الإسلامية المساواة للمرأة مع الرجل في تحمل التكاليف العبادة المتمثلة في الصوم والحج و الزكاة والجهاد على أساس أن لكل منهما كيانا مستقلا عن الأخر، كما أقرت الشريعة الإسلامية المساواة في الحقوق المالية كحق التملك في قوله تعالى "للرجال نصيب مما اكتسبوا و للنساء نصيب مما اكتسبن"(النساء آية 36).[14]

ت- **المؤكدات الشرعية لحقوق المرأة السياسية:** اختلف الفقهاء في حق المرأة في الممارسة السياسية فمنهم من ينكر و منهم من يؤيد. لو كان محرما لنص القرآن عليه وهو القائل عز وجل: (وقد فصّل لكم ما حرّم عليكم إلا ما اضطررتم إليه...)(119/الأنعام)، أو فصلته السنة فكون القرآن لم ينص عليه والسنة لم تحرمه دليل على أنه أمر مباح، يقول تعالى:"... وما كان ربّك نسيّا (64 مريم)، ولذلك لايحرم شيئا إلا بدليل قاطع.[15]

ج- هل مارست المرأة هذا الحق في الإسلام؟

تحدثنا البيعة النبوية أن وفد الأنصار الذين بايعوا الرسول(ص) كانت بينهما امرأتان* بايعتا الرسول(ص) وهي بيعة سياسية، أدت إلى قيام الدولة الإسلامية الأولى[16] حاول البعض التشكيك لأن عددهن قليل، المشروعية حاصلة بغض النظر عن العدد.

إن الصحابي الجليل عبد الرحمان ابن عوف مكث أياما و ليالي يستشير الناس في اختيار الخليفة الثالث، فلم يترك أحد حتى خلص إلى النساء المخدرات و أخذ رأيهن.[17]

ن - الولاية العامة بين المفهومين الفقهي والقانوني البعض يستند إلى الحديث "لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة" تحريم حق تولية المرأة الأمورالسياسية " قالها الرسول(ص) في بنت كسرى (بوران) عندما تولت حكم الإمبراطورية الفارسية، فهذا يتحقق في إمرأة لا يبرم دونها أمر.النظم الحديثة حولت السلطات إلى تنفيذية، تشريعية وقضائية ،الدساتير تنص على أن المجالس النيابية سلطات عامة نولي مجلسا ولا نولي المرأة ولا رجلا يشارك الجميع في القرار.جاز فقهاء مثل شيخ الأزهر تولية المرأة رئاسة الدولة حسب المفهوم الديمقراطي للحكم.[18]

2 - مفهوم النسوية :

جاء لفظ النسوية Feminisme من اللغة الفرنسية مع بداية عام 1880م من طرف المدافعين عن الحقوق السياسية للمرأة وأشهرهم أبرتين أكلير Hubertine Auclert التي أسست أول جمعية نسائية تدافع عن

حق تصويت النساء في فرنسا.أيدت الممثلة شرلوت جيلمان Charlotte Perkins النظرية تحت شعار **"اليقظة الإجتماعية لنساء العالم"**، أما كاري شابمان Carrie Chapman قادت الإتحاد النسائي الأمريكي طالبت بحق التصويت عام 1914م تحت شعار **"تمرد عالمي ضد كل الحواجز الصناعية التي أوجدتها القوانين والعدات التي اعتادت عليها النساء وبين الحرية الطبيعية البشرية"** ويعني التطور نحو التنوير والديمقراطية.[19] هناك شبه إجماع على أن **النسوية** تشير**الى "الجهود الطويلة التي بذلت لتطوير الوضع الشرعي لحقوق للمرأة"**[20].هذا الإسهام يتصادم مع الأدوار التقليدية السائدة.
تشير النسوية إلى التشكيلات الإجتماعية النوعية والإديولوجية للحركات النسائية بين اللبيرالية والماركسية والمحافظة،كما يوجد تصنيف حديث لهذه الجماعات على أساس إعتبارات منهجية الحتميون والبنيويون.
تطور بعض المفاهيم نحو العدالة بشكل لا يؤدي الى عزل المرأة.[21] ظهور النسوية رآه الكثيرون مناسب ويعتبر مرحلة جديدة في التفكير في حرية المرأة[22].
نشأ الاتجاه النسوي في المجتمع الرأسمالي في القرن التاسع عشر كان الهدف والموضوع هو **"المرأة "** للإشارة الى وجود تفرقة ضد النساء بسبب كونهم كذلك، والسعي إلى القضاء على تبعية من خلال التغير الإجتماعي.[23]
المشاركة القوية للمرأة في الستينات والسبعينات طرح المشكلة من خلال البحوث الأكاديمية وهي مرحلة **"إشكالية المرأة في العلم"**لينتقل مع الثمانينات الى إشكالية العلم في الفكر النسوي أي الانتقال بالنسوية من الإديلوجية إلى الإبستمولوجية.[24]
أ- الاتجاهات النظرية في دراسة موضوع المرأة : تباينت المدارس الفكرية حول دراسة المرأة ومشاركتها الاجتماعية
- الاتجاه البنائي: إرتبط بعملية التحديث وما طرأ على هذا البناء من تغيرات كالتعليم والهجرة والتصنيع والتجديدات الثقافية المصاحبة أدت إلى زيادة فرص العمل ومشاركة المرأة.
- الاتجاه الثقافي: "ليفي ستراوس" يوجد أوجه الشبه بين معظم الثقافات حول وضع المرأة إذ تفسر المجتمعات أهمية الأدوار التي تقوم بها المرأة ومكانتها في ضوء حجم مشاركتها في عمليات الإنتاج، وفي ضوء متغيرات الطبقة التي تنتمي إليها والمرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع.
- اتجاه التبعية : المرأة في العالم الثالث لن تحقق مكانة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية إلا إذا اكتسبت مظاهر الثقافة الأوروبية الحديثة، تدني قيمة الأدوار التي تقوم بها المرأة يرجع إلى علاقات التبعية التي ترتبط أساسا بنمط الإنتاج الرأسمالي وانتهاء بتبعية المرأة للرجل.
- اتجاه التحديث: أن التحيز النوعي سببه التنشئة الاجتماعية إذ تحدد الأنماط التقليدية لبنية الذكورة والأنوثة فيتم تنشئة الأنثى على الاعتماد على الغير والصبرو الطاعة و يتم تنشئة الذكر على الاستقلالية والمسؤولية والتنافس والعدوانية.[25]
المساواة النسائية في التفكير السياسي في المجتمعات الديمقراطية أخذت بالأسلوب الذي صيغت به أفكارها حول التحرر ما جعل النساء في مشاركة قوية مع التيار الأساسي للمجتمع وهذا يمثل المدخل الأول للحركة الإصلاحية من خلال الحرية.
-المدخل الثاني وهو الإتجاه النسوي الماركسي أن تقسيم العمل على أساس الطبقة و النوع يحددان الوضع الإجتماعي للنساء والرجال في مجتمع، ولكن تقسيم العمل على أساس النوع يعد نتيجة لتقسيم العمل على أساس الطبقة وأن الظروف البنائية للمجتمع الطبقي هو السبب لسيطرة الذكورة واضطهاد النساء.[26]

- المدخل الثالث تمثله الحركة الراديكالية للنساء والتي ترى عدم المساواة سائد في النظام الاجتماعي الأبوي والحل الوحيد هو التغير الثوري في إديولوجية المؤسسات القائمة في المجتمع.[27]
يذهب هذا الاتجاه أن اللامساواة هو تحكم الذكور في قوة العمل وسلوك المرأة الجنسي، يعارض هذا الاتجاه مبدأ الحتمية البيولوجية بإعطاء الشرعية لفكرة تقسيم "العام" و"الخاص"والنظرة للمرأة كزوجة وأم وبالتي تبرير خضوعها تقول **رون ميلر** وقوع النساء ضحايا سببه الأساسي أوضاعهن الإجتماعية أكثر من طبيعتهن البيولوجية.[28]

ب- وضعية المرأة في المجتمع الحديث: المؤمنون بنظرية التفسير المادي للتاريخ المرأة الغربية خرجت إلى ميدان العمل بظهور المجتمعات البرجوازية وقيام الثورة الصناعية عندما هاجر الآلاف من القرويين فارين من الإقطاعيين سعيا وراء القوت ليقعوا في براثين الرأسمالي الذي يعطيهم القليل من الأجر مقابل ساعات طويلة من العمل، ساءت حالتهم وهلك الكثير منهم فاضطرت النساء الزحف نحو المدن في هذا الوضع المتردي بحثا عن لقمة العيش فشاركت في صناعة النسيج والمواد الغذائية والتعدين ولكن أيادي السماسرة الرأسماليين دفعت بهن إلى المصانع بأقل أجر الرجل رغم تحسن الأوضاع الاقتصادية في العالم المتحضر.
نظمت النساء صفوفهن في حركات في وأوربا وأميركا فطالبن بحق التصويت والمواطنة والعمل.رفع بعض من الغبن علىالمرأة الإنجليزية بعد قانون 1886 والمرأة الفرنسية بعد قانون 1938 النضال الذي كان نتاجا لمبادئ الثورة الفرنسية. نالت المرأة نصيبا من التعليم صاحبتها تغيرات في نظم العائلة و العلاقة مع الزوج من خلال معدل الخصوبة والزواج والطلاق والقرار داخل الأسرة، كما تحقق لها الكثير من المساواة نظرا للتقدم التكنولوجي الذي وفر الآلات المنزلية ودور الحضانة والمواصلات والصناعات الغذائية التي وفرت حاجيات الأسرة ماسهل المشاركة في الحياة الوطنية للمرأة وجعل من سنة 1975 السنة الدولية للمرأة كتتويج لنضالاتها.[29]

3-المرأة والإعلام : قضية المرأة في الإعلام لا يمكن التطرق له بمعزل عن وضعها في المجتمع لأن وسائل الإعلام عادة ما تكون خاضعة في محتواها للثقافة المجتمعية في مجتمعنا العربي وبالتالي تقوم بتأييد وترسيخ التقاليد الثقافية.عجزت وسائل الإعلام عن مواكبة الواقع الحقيقي للمرأة وعن تناول قضاياها برسالة إعلامية جادة وهادفة،الصورة التي ترسمها وسائل الإعلام للمرأة كانت في العموم صورة سلبية إما أن تظهرها كسلعة أو أداة لتسويق سلعة أومستهلكة مع الحضور الدائم لصورة المرأة ربة بيت تهتم بالطبخ والأزياء والجوانب الجمالية،التركيز على الصورة النمطية في غياب صورة المرأة العاملة المكافحة نادرا ما تظهره وسائل الإعلام. في الوقت الذي تغيب المرأة عن ساحة المعالجة لازالت تعاني مشاكل الأمية والرعاية الصحية والعنف ضدها وصولا إلى الحواجز التي تقف عن دمجها في الحياة العامة، إن وضعها في الإعلام مترافق مع السياسات العامة للدولة في هذه البلدان وبالتالي في الجزائر.

تأثير السياسات العامة على المضمون الإعلامي لقضايا المرأة يتماشى مع الوضع العام للحريات تبعا لمستوى تمتع المواطنين بممارسة مبادئ الحرية والعدالة، إلقاء اللوم على وسائل الإعلام وحدها في صنع هذا الخطاب الإعلامي غيرمنصف، بل نتج لتوجهات الدولة التي جمعت بين الخطاب السياسي والخطاب الإعلامي الموجه للمراة. أطلقت مؤسسة تومسون رويترز في أبريل 2016 برنامجا للعمل مع الصحفيين من أجل تغطية إعلامية متميزة لأخبار المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي جاء فيه أن المرأة بهذه المنطقة غير ممثَّلة في الإعلام بشكل جيد كما ونوعا ما يمكن أن يقود إلى

الحصول على حقوقها. فخطاب وسائل الإعلام كما تتحدث عن ذلك **Marlene coulomb** هو توجيهي اكثر منه وصفي فهو لا يصف حقيقة المجتمع وعلاقات القوة فيه بقدرما يوجه اراء الافراد ويصنعها كيف يغطي صورة الرجل والمرأة وكيف يبني علاقات القوة من خلال الصورة،الميكانيزمات التي يستعملها في اعادة انتاج علاقات القوة بين الدول -قوي ضعيف- وكيف يقوم بتغطيتها حسب الاجندة الايديلوجية في المعنى والمنتوج الإعلامي عن طريق تنميط صورة معينة، صورة تحمل في داخلها بناءا اجتماعيا لا شعوريا للنوعين [30] كما تؤكد ذلك الباحثة صحبي بن نبيلة،التلفزيون ظاهرة ثقافية متجاوزة للحدود الدولية يلعب دور في التنشئة وتشكيل الافكارحيث تقسيم الادوار والإقصاءات المبنية على اختلاف الجنس في بلدان المغرب العربي -الجزائر تونس المغرب- في دراسة أجراها الدكتور **جيروم شاهين** في لبنان عام 2003 عن "موقع المرأة في المؤسسات الإعلامية" تبين أن المرأة تعمل - في المرتبة الأولى- مذيعة للبرامج الترفيهية أما موقع المرأة كإدارية تشارك في صنع القرار فجاء في المرتبة ما قبل الأخيرة، وفي المرتبة الأخيرة جاء موقع المرأة كمالكة لوسيلة إعلامية. بيّن تقرير حول صورة المرأة في وسائل الإعلام المرئية بالجزائر، أن هناك إقصاءً لها مقارنة مع الرجل، إذ لا تظهر كثيرًا كمصدر معلومات، كما أن عدد النساء الصحفيات أقل من عدد الصحفيين الرجال، حسب ما نقله موقع جريدة الوطن الناطقة [31] بالفرنسية.وأشار هذا التقرير الذي أنجزته منظمة "مينا ميديا مينوتورينغ" بشراكة مع الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان والذي ركّز على محتوى عدد القنوات العمومية والخاصة بالجزائرفغن نسبة النساء فيها لا يتجاوز29% في، كما أنه بين كل خمسة أشخاص لا تتم محاورة إلّا امرأة واحدة، وهو معدل يقل أكثر عند محطات الراديو.ورغم أن المذيعات في الجزائر أكثر من المذيعين الذكو، فإن الأخبار الخاصة بالنساء لا تتجاوز 2,7 % كما أن الإنتاجات الإعلامية الخاصة بالنساء تقل بحوالي 37 مرة عن تلك الخاصة بالرجال، زيادة على أن التركيز عليهن في المواضيع السياسية والاقتصادية لا يتجاوز 10% ، فضلًا عن أن ظهور النساء يقّل بكثير في الأخبار الجادة[32].

4- المرأة و المشاركة السياسية :

أ - المقاربة النظرية لمفهوم المشاركة السياسية: يعيد الكثير من الباحثين تشكل المشاركة السياسية إلى مطلع القرن التاسع عشر حين تشكل وعي جديد في المجتمع الأوروبي بضرورة مراقبة السلطة السياسية عشية ميلاد ما اصطلح عليه بالمجال العام Espace–public منذ نشوء الدولة في العصر القديم فقد تزامن مع ظهورها المصطلح السياسي المعروف بالديمقراطية التي تعني حكم الشعب نفسه بنفسه[33]اتخذت الديمقراطية صورا من المشاركة السياسية تبعا لمفاهيم متعددة فهي عند أفلاطون:الدولة المختلطة التي تقوم على عملية التوازن بين طبقات المجتمع المختلفة بالأخذ بمبدأ الحكمة في النظام الملكي، ومبدأ الحرية في النظام الديمقراطي، وقيام الحكومة على أساس دستوري وأطلق عليها حراس الدستور،وهي عند أرسطو شراكة بين الناس يعيشون لتحقيق حياة أفضل وفي القرون الوسطى ذهب توماس الاكويني إلى ضرورة انتخاب الحاكم وأنه يعاونه مجلس أرستقراطي ينتخبه الشعب. وفي العصر الحديث والمعاصر شكل ظهور الأحزاب السياسية إحدى صور التعبير عن المشاركة السياسية،والتي ظهرت في فرنسا عندما تأسست الجمعية التأسيسية عام 1789، حيث تقرر عبر الانتخابات النيابية والاقتراع السري وظهور الأحزاب، والنقابات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني بدءا من بريطانيا وانتهاء بعموم أوربا، بحسب النظريات المعاصرة.فهي في النظرية الرأسمالية تقوم

على مجموعة من المبادئ التي تعطي الفرد قيمة أعلى من الجماعة.و في النظرية الاشتراكية تقوم على سلب الفرد الحرية وإسناد الحكم لطبقة البرولتاريا المعبر عنها بحتمية لجوء إلى الثورة للوصول إلى المجتمع الاشتراكي. وفي العالم الثالث شكلت المشاركة السياسية محور نضال ضد الاستعمار ومفتاحا لباب التقدم. [34]في عقد الستينات من القرن الماضي تم التوقيع ضمنيا على عقد اجتماعي في العالم العربي بين الفئة التي تولت الحكم وباقي فئات الشعب، بحيث تتولى الأولى العمل من أجل القضاء على التخلف والاهتمام بالتنمية بينما الفئة الثانية عليها فقط تقديم الولاء والتخلي عن حقها في المشاركة وانتظار تحقيق الأهداف. يقول **ألبرت هارشمان** المجتمع يتنازل عن بعض حقوقه من أجل تحقيق أهداف أسمى ولكن ذلك يكون كالدين الذي يتطلب سداد في أجل معين [35]عندما يتأخر هذا السداد فمن الطبيعي أن تعود تلك الفئات لتطالب وبقوة بحقوقها الاجتماعية والسياسية.كمخرج لتلك الحكومات من أزمة الشرعية التي خيمت عليها خاصة في عقد التسعينات وبدء بما يدعى بعملية السلام مع انهيار المعسكر الاشتراكي وتفرد العالم الغربي بالسيطرة على البشرية وتصاعد نشاط الجماعات الإسلامية، دعيت الكثير من الحكومات إلى إستعاب القوى الصاعدة التي تبحث عن مكان لها في الخريطة السياسية نتيجة ظروف صعبة فرضتها طبيعة المرحلة للخروج من أزمة واقعية لهذه الشعوب أصبحت تريد التغيير سواء بالديمقراطية أو بغيرها.

سهمت عوامل عدة في الإسراع نحو انتشار الديمقراطية بعضها تعلق بعمليات الإصلاح الاقتصادي وإعادة توزيع الثروة، التوسع في التعليم والتنمية لزيادة المطالب الخاصة بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وفتح قنوات أمام الفئات الوسطى للتعبير عن نفسها من خلال الأحزاب السياسية والنقابات، والجمعيات وغيرها.

أظهرجوزيف شومبيتر Joseph Shumpeter في عمله"الرأسمالية والاشتراكيةوالديمقراطية" أن الديمقراطية نظام يتضمن توسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار السياسي من خلال الانتخابات التنافسية كمتغير جوهري باعتبارها نظام للسلطة قد يتحقق بغض النظر عن المتغيرات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[36]،كما أوضح روبرت دال Robert Dahl من خلال عمله"التعددية، المشاركة والمعارضة" توسيع نطاق المنافسة ضرورة وتوفير الحرية السياسية مثل حرية التعبير والصحافة والاجتماع ومن هذا المنظور تعرف بأنها الديمقراطية الانتخابية "Electoral démocratie" وجود قضاء نزيه واحترام حقوق المرأة والأقليات الثقافية والدينية ووجود قنوات أمام جميع المواطنين للتعبير عن مصالحهم.

يشيرلاري ديموند Larry Diamond أنه وفقا لمعيار "الديمقراطية الانتخابية" يمكن إدخال العديد من النظم تحت هذا الإطار تركيا مثلا، في حين أن معيار "الديمقراطية الليبرالية" قد تخرج نفس هذه الحالات من التصنيف الذي يراد منه أن يكون أساسا للتغيير والحد من انتهاكات حقوق الإنسان بسبب الممارسات الخاصة بالأقلية.[37]
ظلت أوروبا الشرقية تحتل مكانة لمن يتطلعون إلى تحول مماثل علي المستوى العربيو السبب الدور الذي لعبته لنشر نظام الحزب الواحد والترويج للأيديولوجية الشمولية فكان هذا التحول علامة فارقة للعالم العربي وللجزائر. هل المقارنة جائزة؟

ب-الوطن العربي والتحول الديمقراطي : أن تسعينيات القرن الماضي بدأت مرحلة جديدة في العالم من حيث التأثر بانتشار ثقافة الحرية وحقوق الإنسان ولم يكن العالم العربي باستثناء فقد تأثر بفعل العولمة وثورة الاتصالات الجديدة.

بالنسبة للكم السياسي فالخبرة العربية تأرجحت بين التقليد الثوري "الخروج علي الحاكم" والتقليد المؤسسي المهادن "لطاعة ولي الأمر" دون أن يصل ذلك إلى شكل ديمقراطي تكون له الغلبة في العملية السياسية.

إن الصراع بين أصحاب الدعوة إلى " الدولة الدينية" و"الدولة المدنية" هو أمر يختص به العالم العربي، يضاف إلي ذلك ضعف المعارضة وعدم قدرتها على التوحد لهدف واحد يفيد هذه العملية.[38]

5- المشاركة السياسية :

تتفق الدراسات على تأكيد الدور الإيجابي للفرد في الحياة السياسية من خلال حق الترشيح و التصويت في الانتخابات أو الاهتمام بالقضايا السياسية ومناقشتها مع الآخرين والمشاركة عملية إرادية واعية تعني ممارسة الشعب لحقه في حكم نفسه بنفسه.[39]

صيغ المشاركة يضفي طابعا مؤسساتيا على المشاركة الأمر الذي يجعل الدولة يشجع أو لايشجع المشاركة إلا إذا حدثت تمردات تجعل المشاركة فرضا.[40]

أ- **تعريف المشاركة السياسية:** Participation politique تعني لغة شارك في الشيء، أي له نصيب فيه، يعرف **عادل الهواري** المشاركة السياسية بأنها"العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة بأن يشارك في وضع الأهداف وإنجاز هذه الأهداف. [41]

ب- **طبيعة المشاركة السياسية** "هي الشرعية التي يستمدها العمل السياسي من المساندة الجماهيرية، "التمثيل" هوالشكل الذي يتحقق من خلاله المشاركة حيث يكون من الصعب على المواطنين الاشتراك في الحكم وصياغة القرارات السياسية.

ت- **خصائص المشاركة السياسية:** عملية طوعية نابعة من التزام الفرد نحو النظام السياسي و المجتمع ويتعلمها الفرد عبر التنشئة الاجتماعية Socialisation مع الجماعات المرجعية كالأسرة، والمدرسة، وجماعة الرفاق، ومن وسائل الإعلام،وهي إما أن تكون ايجابية كالنقاش الحر للقضايا أو سلبية كالاحتجاجات والمظاهرات.[42]

ج- المشاركة السياسية والحقوق السياسية :

- **حق الانتخاب:** حق الانتخاب من الحقوق السياسية التي تؤدي إلى اشتراك الفرد في إدارة شؤون مجتمعه، وتأكيدا لمبدأ المساواة كقاعدة عامة وعنصر الاختيارية في استعماله أو عدمه.[43]

- **حق الترشيح :**الحق في ترشيح لتولي المناصب السياسية أوعضوية المجالس النيابية أو المحلية يتطلب المساواة باعتباره الواجب المقابل لحق الانتخاب وذلك لا يمنع الدساتير أن تنظم ممارسة هذا الحق.

- **حق تولي المناصب القيادية:** حق تولي مناصب العليا كرئاسة المؤسسات العامة والوزارات كما يتسع الى سن القوانين أو حق القيام بعمل إحدى السلطات العامة التشريعية والتنفيذية و القضائية.[44]

د- المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر:

ينص الدستور الجزائري سنة 1963 في المادة 12 على المساواة بين جميع المواطنين فيما يتعلق بالحقوق والواجبات وتأكد المادة 10 بمحاربة كل تمييز ولكنه لم يذكر إلا التمييز القائم على العرق والدين ولم يوضح التمييز القائم على الجنس، اعتمد دستور 1976 خطوة أقل شكلية في المادة 39-3 والتي تنص أنه يمنع أي تمييز مبني على الجنس ويربط مساواة الجميع أمام القانون المادة 42.

بنود هذه المواد لم توضح معالجة مميزة لمسألة حقوق المرأة في الممارسة وحالت إلى مهمة أوكلت إليها وفق ضوابط الدستور الاجتماعي الذي كرس دور الأم وربة البيت الحامية للتقاليد وتثبيت النساء في الأدوار التقليدية وتهميش كونهن مواطنات، عدم تطبيق إجراءات تسهل مشاركة المرأة دون قيد و شرط.[45] لغة الأرقام تحدد هذه العلاقة:

10 نائبات من أصل 197 منتخب أي 5,07% من المجموع في أول مجلس وطني تأسيسي 1962-1964. امرأتان من أصل 127 منتخب أي 1,57% في أول مجلس وطني 1964-1965. 10 نساء من أصل 295 منتخب 3,38% في مجلس شعبي وطني 1977-1982.

05 نساء من أصل 285 منتخب 1,75% في ثاني مجلس شعبي وطني 1982-1987. 07 نساء من أصل 295 منتخب 2,37% في ثالث مجلس شعبي وطني.في المجلس الوطني الرابع 1991 ترشحت 96 امرأة لم تنتخب أية واحدة منهن في الدور الأول. 12 نائبة 3.15 % في خامس مجلس شعبي وطني 1997-2002. سنة 1982 تم توزير أول امرأة، وفي سنة 1992-1993 3% من النساء تمت ترقيتهن إلى مناصب عليا في الدولة، لنخب السياسية المختلفة مواقف موحدة إتجاه المرأة ونشاطها السياسي،الرجل هو المسيطر على القيادة الحزبية.[46]

سنة 2000 مرحلة التعددية السياسية.

الفترة التشريعية الخامسة 2002-2007 -27 منتخبة نسبة 6,4%، المجالس الشعبية البلدية 147 من أصل 3679. المجالس الشعبية الولائية 113 منتخبة من أصل 2684.[47]

- الفترة التشريعية السادسة 2007-2012- 30 نائبة بنسبة6,50%، 4 في مجلس الأمة.الانتخابات التشريعية 2012 نسبة النائبات 31.38%بعد التعديلات التي أقرتها الحكومة منح المرأة 30 % في المجالس المنتخبة "وجود إرادة سياسية يغير من الذهنية القائمة".[48]

التحليل الميداني للدراسة : تمهيـد

إن تاريخ المرأة الجزائرية لم يكن بمعزل عن ما كانت تعيشه المرأة في البلدان الأخرى وما مرت عليه المنطقة من أحداث تاريخية انعكس على واقع هذه المرأة وصنع وضعها عبر الفترات التاريخية المختلفة.

بعد الاستقلال عرفت الجزائر صراع بين أنصار التحديث وخروج المرأة للتعليم والعمل والسياسية وبين المحافظين الذين أحيلوا المرأة إلى البيت بعد مشاركتها في حرب ضروس وقالوا أن "السياسة للرجل".[49]

أن التقاليد السياسية العربية ليست لديها نضم المؤسسة[50] وأن هذه الصفة تسقط على الجزائر بعد ثورة التحرير استولى النظام على السلطة باسم الشرعية الثورية[51]، إذ نجد الرئيس يحتل مكانا فريدا وإشتراك النخب يتم عن طريق التزكية التي تنطبق على أهل الولاء من الرجال والنساء[52]، نظام شمولي من خلال حزب وقطب واحد يحوي المنظمات الجماهرية منها قضية المرأة التي تطرح كمشروع اجتماعي في إطار منظمة نسائية تعيد إنتاج خطاب السلطة.

أحداث أكتوبر 1988 فتحت باب التعددية في الجزائر هذا الحدث التاريخي كان من المفروض يشجع قضية المرأة، القيم التقليدية المرتبطة بالمرأةلم تتغير لأن المشاركة السياسية قضية سياسية من جانب وقضية اجتماعية من جانب آخر.تنصيب بعض النساء في البرلمان كتواجد الفعلي للمرأة في السياسية يظهر عدم توازي حجم مساهمتها في التنمية وما تمثله الى عدد السكان، هذه جميعها تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

الجـدول رقم (2) يبين المستوى التعليمي للمبحوثات.

المبحوثات / المستوى التعليمي	المناضلات		النائبات		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ابتدائي	10	%5,00	-	-	10	%5,00
ثانوي	86	%43,00	3	%1,50	89	%44,50
جامعي	90	%45,00	11	%5,50	101	%50,50
المجموع	**186**	**%93,00**	**14**	**%7,00**	**200**	**%100**

للمستوى التعليمي للمرأة دور هام في ممارستها لمهنة ما، ركز **جون ديوي** على كيفية اكتساب المعارف العلمية التي تكسب الخبرات وتؤهل التكيف في مجال العمل[53].

يعد الوسط الحضري في الجزائر عامل تشجيع خروج المرأة إلى التعليم وخاصة العالي منه، رغم تأثير العامل الثقافي التقليدي على الأسرة والذي يجعل تشجيع الإناث تحصل على مستويات تعليمية عالية شغلها الشاغل، أو حصر تمدرسها في مستويات محدودة بما هو قريب من البيت الأسري أو بكل بساطة حبسها في البيت.

أكبر نسبة من المبحوثات ذوات مستوى جامعي بنسبة50,50%تليها المبحوثات ذوات المستوى الثانوي بنسبة 44,50% المستوى الابتدائي بنسبة 5% وهي نسبة ضعيفة.

ترى **سامية خضر** "أن التعليم والعمل خطوتان أديتا إلى تغيير وضع المرأة، المجالات التي برزت فيها المرأة كان مجال العمل الأدبي، ثم تطورت فاستطاعت أن تساهم في إبداء الرأي في السياسية[54]، التعليم يجعل المرأة تعي ما يدور حولها لإنتزاع مكانة بكل ذكاء وإلا رفضها المجتمع الذكوري باعتبار السياسية "فن الممكنات" وأمر الرجل" أما المرأة فهو اختيار فردي حسب ذهنية المجتمع.

مفردات البحث الحاصلات على مستويات جامعية أغلبيتهن من صنف المحاميات، والمهندسات المعماريات والطبيبات والاعلاميات ذوات السمعة العالية في الوسط العاصمي.

رغم ارتفاع المستوى التعليمي لغالبية أفراد العينة لا يشير ذلك إلى ارتفاع مستوى الوعي الثقافي والدليل على ذلك الصعوبة التي وجدنها للاتصال بالنائبات سواء على مستوى الأحزاب التي تنتمين إليها أو في (م.و.ش) رغم ضآلة عددها 30 نائبة[55]. إن التعليم عامل فتح آفاق أمام المرأة للحصول على مناصب في المؤسسات الاقتصادية وأتاح فرص أكثر للالتحاق بالعمل السياسي والذي يتيح بدوره المكانة الاجتماعية المحترمة مهما كانت الصعاب.

الجـدول رقم 3 يظهر الحالة المدنية للعينة المبحوثة.

الحالة المدنية	التكرار	النسبة
عازبة	98	%49
متزوجة	82	%41
أرملة	8	%4
مطلقة	12	%6
المجموع	**200**	**%100**

العازبات من المبحوثات حصلن على أكبر نسبة والتي بلغت 49% تليها المتزوجات بنسبة 41% وهي نسبة معتبرة أما الأرامل والمطلقات 4% و6% على التوالي وهي نسب ضعيفة. يفسر أن هذه الفئة من النساء متعلمات خروجهن للنضالي السياسي كان إيمانا منهن في تغيير الأوضاع نحو الأحسن في البلاد وتحسين ظروف الأسرة ووضع المرأة في هذا البناء الحضري الجديد. نستنتج مما سبق أن التغيرات

التي حدثت في المجتمع زاد من وعي المرأة وحسن من وضعها مما دفعها نحو تطلعات جديدة "السياسة" وتأمين الحياة والاعتماد على النفس قبل الزواج وبعده.

الجـدول رقم 4 توزيع المبحوثات حسب نوع المهنة وحسب قطاع النشاط.

النشاط / نوع المهنة		مناضلات الأحزاب		النائبات		المجموع	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
قطاع عام	تعليم	34	%17, 00	04	%2	38	%19
	إعلام	8	%4, 00	-	-	8	%4
	صحة	20	%10, 00	2	%1	22	%10
	قضاء	11	%5,50	2	%1	13	%6,50
	إدارة	40	%20	4	%2	44	%22
	الإنتاج	11	%5,50	-	-	11	%5,50
	أخرى	4	%2	-	-	4	%2
	المجموع	128	%64	12	%6	140	%70
قطاع خاص	-	58	%29	2	%1	60	%30
لمجموع	-	**186**	**%93**	**14**	**%7**	**200**	**%100**

حققت المرأة نجاحات في بعض قطاعات النشاط، حتى بات البعض منها يعتبر قطاعا نسائيا، كالتعليم والصحة نسبة 22% من المبحوثات يشغلن في قطاع الإداري للدولة وهي معتبرة، احتلت مهنة التعليم المرتبة الثانية 19%، تليها الصحة في المرتبة الثالثة 10%، القضاء 6,50%، الإعلام 4% هذه النسب تجمع بين مناضلات الأحزاب والنائبات.

قطاع النشاط الخاص بلغ 29% من مناضلات الأحزاب، يعملن في ورشات الطرز والخياطة وصالونات الحلاقة والتجميل، وكالات عقارية والمهن الحرة ومنها الطبيبات والمحاميات.أغلب المبحوثات تتمركز في قطاع النشاط العام نظرا لما يوفره من استقرار كونه يشمل على ضمان قانوني ويتميز بالدخل الثابت. هذه المتغيرات الجديدة استقبلتها الأسرة بتفهم مما سهل على المرأة التكيف بالمستجدات في الساحة الوطنية وبالتالي بالمشاركة السياسية.

الجـدول رقم 5 يبين الاستعداد للمشاركة السياسية بحسب التعليم والعمل.

قطاع النشاط / مستوى التعليم	خاص		عام		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ابتدائي	4	%2	6	%3	10	%50
ثانوي	28	%14	61	%30,50	89	%44,50
جامعي	28	%14	73	%36,50	100	%50,50
المجموع	**60**	**%30**	**140**	**%70**	**200**	**%100**

أن المشاركة السياسية لدى مبحوثات تتأثر بمؤشر التعليم والعمل، أن متغير التعليم يؤثر في توجهات المرأة نحو المشاركة السياسية هذا لا يتجاوز طموح المرأة في الحصول على منصب عمل يصاحب هذا التعليم فالعمل لا يقل أهمية حيث يحدد وضع المرأة بناءا على الكيفية التي تشارك بها في العملية الاقتصادية.

عمل المرأة ناتج من التعليم في تخصصات أبرزكفاءتها، التعليم في الجزائر يتيح فرصا قانونية للحصول عليه،ان أكثرية خرجات الجامعة ومؤسسات التعليم المهني من الإناث ما تؤكده الإحصائيات الرسمية[56].

نسبة 50,50% من المستوى التعليمي العالي و 44,5% من المستوى الثانوي كبيرتين بالمقارنة إلى 5% من المستوى الابتدائي. يقول: **سعد عبد العال** "من محددات هذه العلاقة إدراك المتعلم لقدرة ما اكتسبه من تعليم على التأثير في صنع القرار وشعوره بأن المشاركة في الحياة السياسية واجب وهو الطريق الوحيد لتغيير من وضعه الاجتماعي[57].

العلاقة بين المستوى التعليمي وقطاع النشاط الاقتصادي، نجد ذوات المستوى التعليمي العالي والعاملات في قطاع النشاط العام حصدن على أكبر نسبة 36,50% أما المستوى التعليمي العالي والعاملات في قطاع النشاط الخاص حصلن على نسبة 14% وهي تقريبا نصف النسبة الأولى.

نفس النتيجة بالنسبة للتعليم الثانوي، العاملات في قطاع النشاط العام بلغ 30,50%، بينما في قطاع الخاص 14%، أما المستوى الابتدائي بلغ قطاع النشاط العام 3% و قطاع النشاط الخاص 2% وهي نسب متقاربة.

يفسر تمركز المبحوثات في قطاع النشاط العام إلى أن المرأة مهما كان مستواها التعليمي تفضل أن يصاحب هذا المستوى التعليمي منصب عمل مستقر ومرتب شهري مضمون (مهما كانت درجة هذا المرتب من الارتفاع أو الانخفاض).

كما يوفر قطاع النشاط العام الخدمات الاجتماعية المتمثلة في الضمان الصحي وتوفير النقل والسكن أو المساعدة في شرائه وغيرها من المزايا الاجتماعية الأخرى، أما قطاع النشاط الخاص فيفسر الانخفاض فيه كانعكاس طبيعي للخدمات التي يقدمها وهو تقليدي يخص الذكور، أما مؤسسات النشاط الخاص الكبيرة والأجنبية ظهرت في بلادنا في السنوات الأخيرة مع التحول نحو اقتصاد السوق والتي تفرض في برامجها درجة عالية من التخصص التقني مما جعل الالتحاق بها يتطلب تكوين خاص وهذا يفسر النسبة الضعيفة لتواجد للمبحوثات فيه.

الاستعداد للمشاركة السياسية يزداد لدى المبحوثات الأعلى تعليما بالمقارنة بالمبحوثات الأقل تعليما كما يزداد عند العاملات في قطاع النشاط العام لما يتميز به من استقرار عنه في قطاع الخاص الذي لا زالت تقاليده لم ترسخ بعد في بلادنا.

2- العلاقات الأسرية

الجدول رقم 6 يبين نوع العلاقات داخل الأسرة.

الأسرة / نوع العلاقة	الأهل		الزوج		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
رضوخ و طاعة	20	%10	20	%10	40	%20
المواجهة وإدلاء الرأي	60	%30	30	%15	90	%45
أخرى (الحوار)	38	%19	32	%16	70	%35
المجموع	**118**	**%59**	**82**	**%41**	**200**	**%100**

الحرية ملك مشاع لأبناء آدم وحواء وأنه حق أزلي لا يسلب ولا يلغى بل إنه حق ملازم للحياة الإنسانية نفسها وأن الاعتداء عليه مساوي تماما الاعتداء على الحياة.[58]

نوع العلاقة التي تعامل بها المرأة السياسية داخل أسرتها، أجابت مجموعة من المبحوثات غير المرتبطات (العازبات والمطلقات والأرامل) والمتزوجات أن العلاقات مع الأهل هي علاقة رضوخ وطاعة بنسبة قدرها 10% وهي ضعيفة.

المواجهة وإدلاء الرأي في المعاملة أجابت الغير المرتبطات بنسبة 30% وهي معتبرة بالنسبة لهذا الصنف، تليها نسبة 15%عند المتزوجات وهي نسبة معتبرة كذلك، أما المبحوثات اللاتي أجبن أن العلاقة داخل الأسرة لا هي علاقات رضوخ وطاعة ولا هي علاقات مواجهة وإنما علاقات عادية (علاقات حوار) نجد عند غير المرتبطات 19%وهي نسبة كبيرة وعند المتزوجات نسبة 16% وهي متوسطة.

يؤكد د. مصطفى بوتفنوشانت في كتابه العائلة الجزائرية إن أهم ما تتميز به العائلة الجزائرية هو ارتباطها الشديد بالقيم الإسلامية والتقاليد التقليدية التي ترمي إلى إشعار الفتاة بالضعف والخطر في كل مراحل حياتها لذا فتربية الفتاة تتصف بالصرامة لأنها مصدر مخاوف الأسرة وسمعتها، تسعى الأم غرس في ذهن ابنتها فكرة أنها مختلفة عن أخيها وهي في حاجة أن تعيش تحت حمايته[59]. هذه القيم تتصف بها الكثير من العائلات الحضرية حيث تظهر حديثة شكلا لكنها تقليدية مضمونا ولم تحسم الأمر في ما يخص المرأة آثار التنشئة هذه جعلتها تتبنى سلوكيات لا يمكن تجاوزها نفسيا مما يفسر الشعور بأن العلاقات داخل الأسرة هي علاقات رضوخ وطاعة.

اللاتي أجبن أن العلاقات داخل الأسرة هي علاقات مواجهة وإدلاء الرأي هي أكبر نسبة45 %نشئن في بيئة أسرية أكثر انفتاحا سمح لهن ممارسة الحياة بشكل طبيعي والمساهمة في النضال السياسي ماولد لديهن عدم الإحساس بالاعتداء على حريتهن والثقة بالنفس، فالممارسة السياسية اليومية لقنهن تصرفات في المناقشات كإدلاء الرأي والدفاع عن الأفكار ما يفسرنفس التصرف مع الأسرة والذي أصبح طبيعي سواء مع (الأخ،الأب) أومع الزوج وهذا لا يمنع المحافظة على الاحترام بين الجميع .

أما المبحوثات اللاتي أجبن أن العلاقات داخل الأسرة هي علاقات حوار وهي نسبة معتبرة، هذا الصنف من المبحوثات من ذوات تجربة في الميدان السياسي كما في الحياة الأسرية. جاءت إجاباتهن بهذه الصيغة إما لرزانتهن وإما لدهائهن وتجربتهن في الحياة ما جعلهن يخفين حياتهن الخاصة من خلال إجاباتهن.

الجدول رقم 7 معاملة الزوج للزوجة.

المبحوثات / معاملة الزوج للزوجة	مناضلات الأحزاب		النائبات		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
يجلس ولا يفعل شيء	35	%42,68	5	%6,09	40	%48,78
يخرج للقاء الأصدقاء	20	%24,39			20	%24,39
يساعد في ترتيب البيت و تنظيفه، و في تحضير الأكل	10	%12,19	2	%2,44	12	%14,63
يساعد الأطفال في الواجبات المدرسية	10	%12,19			10	%12,19
المجموع	**75**	**%91,46**	**07**	**%8,53**	**82(*[60])**	**%100**

المبحوثات اللاتي أجبن أن أزواجهن يساعدونهن في ترتيب وتنظيف البيت وتحضيرالأكل من مناضلات الأحزاب والنائبات بلغت نسبتهن 14,63% وهي ضعيفة هنا الأزواج تعودوا على واقع جديد أصبحوا أكثر تفهما لكن عددهم المحدود.

أجابت نسبة 12,19% أن أزواجهن يساعدون أبنائهم المتمدرسون في واجباتهم وهي ضعيفة، تقول مبحوثة من حزب حمس: عدم مساهمة الزوج بالمساعدة بواجبات الأبناء المدرسية أصبح شيء عادي

في ثقافتنا، الزوج عند العودة من العمل يخلد للراحة أو مشاهدة الشاشة وهذا تصرف تقليدي شب عليه ولا يمكن تغييره بسهولة. نسبة48.78 %من مبحوثات الأحزاب والنائبات أجبن عند العودة من العمل يجدن أزواجهن متمددين على الأسرة وينتظرون خدماتهن يعاملوننا كماكثات في البيت تقول إحداهن.
نسبة المبحوثات اللاتي أجبن أنهن عند العودة من العمل يجدن الزوج غائبا أو مباشرة عند وصولهن يخرج للقاء الأصدقاء بلغت نسبة 24,39% وهي معتبرة، تقول مبحوثة من حزب الأرسدي معلمة وأم لأربعة أطفال: هذا التصرف يعتبر هروبا من المسؤولية اتجاه الأبناء الذين يعيشون غياب الأبوين طول النهاروتقول أخرى من الأفلان أم لطفلين: مادام لا خيار لنا في ذلك فنتعامل مع الوضع بالصبر والحكمة ريثما يتغير وضع المرأة وهو ما يفسر وجودنا في السياسة.
الزوج لا يمانع من عمل الزوجة مهما كانت الظروف كالتأخر المطول عن البيت وهذا من أجل المصلحة المادية التي ستضيفها هذه الزوجة إلى الأسرة في حالة ما إذا توصلت إلى منصب مهم، ولكنه يطالبها دوما بالإلتزام بمسؤولية البيت كاملة غير منقوصة فلا يزال تقليديا في تصوره فالإلتزامات المنزلية من نصيب المرأة فلابد أن تضمن تمكنها وإن أخفقت الأولوية للبيت، في ظل هذا الوضع يقف متفرجا وكأن الإعانات التي تساهم بها لا تعنيه وتبقى المرأة في صراع نفسي بين عمل يفرضه التطور الحضاري وآخر تفرضه تقاليد المجتمع. خروج المرأة في العالم المتحضر أحدث تعديل في القيم طالما المرأة تعمل فالزوج يساهم في العمل المنزلي وهذا للخروج من مفهوم الدور التقليدي للزوجين[61].

جدول رقم 8 يظهر محفزات التحاق المرأة بالحزب.

الالتحاق بالحزب	الافلان		الارندي		حمس		ح.عمال		أفقاس		أرسدي		أح.صغيرة		المجموع	
	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة %
نضال في الميدان	**15**	7,50	10	5	16	8	18	9	21	10,5	13	7.50	12	6	105	52,5
أقارب و صداقات	13	6,50	12	6	7	3.50	6	3	4	2	4	2	-	-	46	23
برامج مهمة	4	2	4	2	7	3,50	6	3	7	3,50	7	3,50	4	2	39	19.5
أخرى					2	1	2	1			2	1	4	2	10	5
المجموع	**32**	**16**	**26**	**13**	**32**	**16**	**32**	**16**	**32**	**%**	**26**	**13**	**20**	**10**	**200**	**100**

الأحزاب السياسية أداة مثلى للمشاركة السياسية ولا تستطيع أي ديمقراطية أن تترسخ أو تستمردون وجود هذه التنظيمات المجندة وأي خلل في عمل الأحزاب يؤثر بشكل مباشر على النظام في المجتمع.[62]
الجزائر من الدول التي اعترفت من خلال دساتيرها السماح باشتراك المرأة في الحياة السياسة المادة (51) من الدستور تؤكد على تساوي المواطنين في تقلد المهام في الدولة واستعمال المشرع لهذه العبارة "المواطنين" جاء للتأكيد على مبدأ المساواة بين الجنسين.[63]

توزيع المبحوثات بحسب كيفية التحاقهن بالحزب، أجابت نسبة 52,50% إن التحاقهن بالميدان السياسي كان بعد نضال طويل في الميدان الاجتماعي ونسبة 23% التحقن بالحزب عن طريق أحد الأقارب أو إحدى الصداقات، أما اللاتي التحقن بالحزب لإختيارهن لبرنامج الحزب بلغت نسبة 19,50%.

المجموعة الأولى التحاقهن بالحزب بعد النضال في الجمعيات الثقافية والسياسية انطلاقا من الدفاع عن المواطنة والهوية وهن الطالبات والعاملات اللائي انطلاقنا من ساحة جامعة الجزائر ومن المؤسسات الوطنية كانت يومها تطالب بحقوق المرأة القانونية وضد قانون الأسرة أو تعديله، واصلن في نفس المشوار وهن في الأحزاب مبحوثات هذا الصنف ينتمين إلى حزب الأفلاس وحزب العمال والأرسيدي.

المجموعة الثانية أجبن أنهن بدأن النضال في جمعيات ذات طابع اجتماعي وعلمي ثم سياسي وهن من مناضلات حزب حمس بنسبة قدرها 8 % وهي ضعيفة بعد الانفتاح السياسي 1989 ونظرا لأفكار التطرف التي انتشرت في هذه الفترة ولطخت سمعة الحركات الإسلامية بتشددها لقضايا المرأة شجع الحزب استقبال النساء لإعطاء وجه جديد له. أما المجموعة الأخيرة نضالهن في المنظمات الجماهيرية كإتحاد الطلبة الجزائريين ومنظمة اتحاد النساء الجزائريات نشطن في الأحياء من أجل ترقية المرأة وأغلبية هذا الصنف من حزب الآفلان والأرندي بنسبة 7,50% و 5% على التوالي منهن من المجاهدات تقول إحداهن إن التحاقها بالعمل السياسي كان عن طريق تجربة طويلة انطلاقا من ثورة التحرير إلى الثورة من أجل حرية التعبير ومكانة المرأة.

المبحوثات اللاتي التحقهن بالحزب عن طريق أحد الأقارب أو إحدى الصداقات بلغت نسبتهن 23%وهي معتبرة، صلة القرابة تكمن في الأب أو الأخ أو الزوج أو أحد الصداقات وأكثرية مبحوثات هذا الصنف من حزب الآفلان والأرندي، مناضلة من حزب الآفلان وهي مجاهدة تعمل في وزارة التضامن الوطني تقول:"التحقت بالحركة الكشفية سنة 1957 أنا التي كنت أنام مع الدواب "الحمير" في الحدود الجزائرية في الولاية 48، ناضلت في الحزب من أجل الجزائر والمرأة، اليوم الحزب يفضل الرداءة ولا يقيّم المناضلات الحقيقيات حيث يستغني عن الفرد "لعندو تجربة كبيرة بإنسانة معندهاش تكوين سياسي بإعطائها منصب "مهم" داخل الحزب ويبرر ذلك أنها حاملة لشهادة جامعية والحقيقة المرة أن هذا " العبدة " لها صلة قرابة مع شخصية مهمة في الحزب واش أنقلك يا أختي أكتبي! أن الجهوية ولعروشية للأسف الشديد هو ما تعاني منه المرأة داخل الحزب فهي مهمشة ومقصية".إن العقدة التي يعاني منها الرجل السياسي نحو المرأة الزميلة لا يمكن أن يراها في نفس منصب المسؤولية "حمارنا و لا عودهم" تضيف هذه المبحوثة .

أما نسبة 19,50% من المبحوثات أجبن أن التحاقهن بالأحزاب السياسية كان لاختيارهن لبرامج هذه الأحزاب وأكثرية مبحوثات هذا الصنف هن من الشابات والتحقن بالميدان السياسي مع التعددية الحزبية بإيمانهن الخالص بأن الرجل أو المرأة المناسبة في المكان المناسب إنتزاعن لمكانتهن كان بالنضال الميداني الدؤوب، أفراد هذه الفئة من أحزاب المعارضة بنسب ضعيفة 2% و4% في جميع الأحزاب.

تحسيس المرأة بالالتزام السياسي كمواطنة له دور في التغيير الايجابي بتوحيد الصفوف ومحاربة رواسب النظرة التحقيرية اتجاه المرأة بتسبيق روح العصروخلق قيم جديدة في المعاملة السياسية والابتعاد عن العشائرية للإتحاق بركب الأمم المتحضرة بجلب أكبر عدد من النساء لتحقيق العدالة خاصة مع حداثة التجربة الديمقراطية في الجزائر.

الجـدول رقم9 يظهر أسباب ضعف المشاركة السياسية عند المرأة.

ضعف المشاركة السياسية / الأسباب	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نقص الوقت، التزامات البيت والأسرة	60	%30	140	%70	200	%100

المرأة لا تليق و لا تهتم بالسياسة	50	%25	150	%75	200	%100
النساء لا تعي التكتلات المصلحية	150	%75	50	%25	200	%100
عدم ترشيح النساء في القوائم الانتخابية من طرف الحزب	180	%90	20	%10	200	%100
المجتمع وما يحمله من تعاليم دينية لا يشجع ذلك	**130**	**%65**	**70**	**%35**	**200**	**%100**

قضية المشاركة السياسية للمرأة بارزة في كل المجتمعات، وهي أكثر حدة في مجتمعاتنا العربية قضية تختلط فيها الرؤية بين التقاليد والتعاليم الدينية والتطورات الاقتصادية والثقافية أوما نسميه بالحداثة وينتج عن هذا الخلط صعوبة النظر إلى وضع المرأة ومكانتها، هذا الجديد الذي يسعى إلى التطور والقديم الذي لا يزال يتمسك في قيم تضع حواجز تعيق المرأة من أن تساهم في التنمية والذي يحد من المشاركة السياسية.أجابت المبحوثات أن التزامات البيت والأسرة لا تشكل عائقا حيث بلغت نسبتة 70% وهي عالية أما اللاتي أجبن تشكل عائقا بلغت 30% وهي نسبة متوسطة.

أشرنا إلى أن المبحوثات الناشطات في مجال التنمية نسبة معتبرة منهن من صنف العازبات الشيء الذي جعل الالتزامات الأسرية لا تشكل حاجزا في الممارسة السياسية، أما الالتزامات الأسرية عائق في المشاركة السياسية هن من الأمهات اللائي لا زال أطفالهن في طور التربية والتمدرس.

مع التغير الاجتماعي النسبي الحاصل في المجتمع جعل المرأة الحضرية تعتمد في تلبية الالتزامات الأسرية على الخادمة أو عند أحد أفراد الأسرة من النساء بصورة أساسية.أما المرأة لا تليق ولا تهتم بالسياسة ما سبب ضعف المشاركة السياسية أجابت المبحوثات بنسبة 75% وهي كبيرة أن المرأة تليق وتهتم بالسياسة، تقول إحدهن وهي وزيرة سابقة من حزب الآفلان: هناك نماذج لنساء في مناصب عليا للدولة أثبتن تفوقهن في مجالات عملهن بما فيه السياسة مما جعلهن محل تقدير من جهات وطنية ودولية.السيدة زرداني مثلا.

النساء لا تعي التكتلات المصلحية أجابت المبحوثات أن النساء لا تعي التكتلات المصلحية مما أضعف المشاركة السياسية حيث بلغت 75% وهي نسبة كبيرة السبب يعود الى التجربة السياسية الفتية التي عرفتها المرأة. بعد أحداث أكتوبر 88 شجعت الدولة تكوين الجمعيات حاولت بعض النساء تكوين جمعيات سياسية للدفاع عن حقوقهن في الممارسة فتكتلت بعض "الفحلات" ولكنهن قليلات.

ترشيح المناضلات في مقدمة القوائم الانتخابية في المسلسلات الانتخابية. أجابت المبحوثات بنسبة 90% وهي كبيرة أن الترتيب يأتي في مؤخرة القوائم الانتخابية وهو احد أسباب ضعف المشاركة السياسية فعدد النساء محدود في الأحزاب بالمقارنة إلى أعداد النساء في المجتمع، بهاذا تبقى المرأة قوة لا تمثل المجتمع النسوي كتواجد في الحزب.

الترشيحات النحيفة في القوائم الانتخابية حسب الحسب والنسب أوالتقرب من مسؤول الحزب نسبة 10 %من الإجابات صرحن أن ترشيح النساء في مقدمة قوائم الأحزاب للمحظوظات فقط من هذا الصنف.

المجتمع لا يشجع المرأة في المشاركة السياسية أجابت نسبة 65% من المبحوثات وهي كبيرة إن المجتمع يرفض المساواة بين المرأة والرجل في الكثير من الميادين وخاصة ما تعلق بالسياسية، ذهب فريق من رجال الدين إلى أن المرأة بفطرتها معدة لرعاية بيتها وقيامها بواجب الأمومة و أن عوارض الحمل والوضع وخلافه من شأنه أن يضعف المرأة في الأمور السياسة.[64]

كفل الإسلام للمرأة الحق السياسي في المشورة والتنفيذ والمراقبة قوله تعالى في سورة النحل آية 97 "من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحييه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون."[65]

هذا لن ينقص من عزيمة بعض المبحوثات واللاتي بلغت نسبهن 35% إيمانا منهن من أن المرأة لما تعمل وتشارك في السياسة تجد الكرامة والأمل والثقة فهي لا تقلق على مستقبلها ولا تخشى أن يفوتها زواج تعرف أن حياتها لا تتوقف على محاسنها الجسدية ولكن على محاسن أخرى هي ذكاؤها وإنسانيتها التي تنمو بالعمل النضالي الذي يجعلها تكبر وتحيا الحياة المتوازنة الفنية الفلسفية اللائقة.

نتائج الدراسة :

- أن إقبال النساء للمشاركة السياسية يحدث بنسب كبيرة لهن ليس بناء على اختلافهن في الخصائص التالية:الحالة المدنية والسن ومستوى التعليم والعمل والدخل فحسب لكن أيضا بناء على ما لديهن من رؤية سياسية مؤيدة أو معارضة للوضع القائم، صحيح أن عاملي التعليم والعمل لهما تأثيرا على المشاركة السياسية ولكنه يزيد أمام تأثير الرؤية السياسية.

- المرأة السياسية امرأة متعلمة وعاملة تحصل على الأجر تساهم به في رفع المستوى المعيشي والثقافي للأسرة عازبة كانت أومتزوجة وهي تعيش نفس متاعب كل امرأة عاملة تتبعها مسؤولية الأولاد والزوج والأبوين وكذلك التزامات البيت، تحاول أن تجد حلا لمشاغلها بما هو متواجد أمامها في المحيط الاجتماعي، فالسند الأول الذي يصنع حريتها تجده عند الأم والأخت والجارة أي المرأة "الماكثة في البيت" إذ تخفف عنها ثقل هذه الالتزامات بمساعدتها، الشيء الذي يجعل من رجل العائلة سواء أكان أبا أو أخا أو زوجا يعترف لها بالمكانة اللائقة بها داخل الاسرة ويكن لها الاحترام لأنه في حقيقة الأمر ينتفع من واجهتين من المرأة التي تعمل فيزيد دخل الأسرة وفي نفس الوقت لا يضحي بامتيازاته التقليدية بل تبقى كاملة وهذا يفسر التمييز الجنسي الذي لازال قائما في الأسرة الجزائرية.

-إن ما تقدم يفيد بأن حصيلة المشاركة السياسية الضعيفة للمرأة داخل الأحزاب تتدعم بغياب مبادرات في هذا الشأن من طرف الأحزاب حيث يهيمن على اهتمام الأحزاب قضايا سياسية واقتصادية، ويطغى على تحركاتها أثناء الاستشارات الشعبية هاجس السلطة السياسية الحاملة للذهنية الأبوية، وهنا تشكل مسألة تهميش المرأة القاسم المشترك بين جميع الأحزاب، ويفسر تواجد المرأة الهزيل استمرارا مع هذا الواقع عدم قناعة الأطر الحزبية الرجالية بتبني القضية النسائية في إطار تحرر المجتمع بحيث تشكل جزءا من هذا الكل، لذا لا يتردد من جعل الوجود النسوي فيه مسألة ثانوية بعد تحقيق الأولويات السياسية وبالتالي استبعادها من المشاركة الفعلية، لأن هذه المشاركة قد تستتبع تغيرا في وضعية المرأة وبالتالي في العقلية السائدة في المجتمع.

المراجع

[1] الديوان الوطني للإحصائيات 2012

[2] Activité emploi et chômage, (O.N.S) au 4e trimestre 2007, Alger janvier 2012

[3] الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، (نحو ترقية مناصب المرأة لـ 30%) الجزائرية العدد 1 وحدة الطباعة رويبة، 2006، ص06.

[4] الجزائرية العدد 1 الجزائر وحدة الطباعة رويبة، 2006، ص 42

[5]* اخترنا الأحزاب الصغيرة في دراستنا لما تمثله من النساء (المبحوثات) في (م.و.ش)، رغم ضئالة القاعدة الشعبية لها.

[6] ول ديبورانت. قصة الحضارة. ترجمة محمد بدران، الجزء الثاني من المجلد الأول، القاهرة، 1961م ص 32.

[7] مونيك بتر. المرأة عبر التاريخ، ترجمة هنري عبودي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الطليعة، 1979م، ص 83-86.

[8] المرجع نفسه، ص63.

[9] المرجع نفسه، ص64.

[10] زينب الأعوج وأخريات. نفس المصدر السابق، ص 139.

[11] زهور ونيسي. على شاطىء آخر، إصدارات دار عالم الكتب الحديثة، الجزائر، 1974. ص15_20

[12] مصطفى بوتفنوشانت. العائلة الجزائرية التطور والحداثة، ترجمة أحمد بن دالي حسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 38.

[13] فاطمة المرنيسي. الجنس كهندسة اجتماعية بين النص و الواقع،ترجمة فاطمة زيول، المغرب، دار تبقال، 1996، ص76.

[14] العلامة يوسف القرضاوي. الحلال و الحرام في الإسلام. دمشق: المكتب الإسلامي، 1995 ، ص 17.

[15] االمرجع نفسه، ص18.

[16] عبد الحميد إسماعيل أنصاري. الحقوق السياسية للمرأة. القاهرة: دار الفكر العربي، قطر، 2000 ص 12.

[17] نفس المرجع، ص-13.

[18] نفس المرجع، ص 81-82.

[19] Nancy F.Cott The Grounding of Modern Feminism, London : Yale University Press, 1977 , P150.

[20] نهى محمد أمجد نافع. المرأة والسياسية في مصر، المشاركة السياسية، الإسكندرية، المكتبة المصرية، 2004، ص 122.

[21] Hisele halimi. La cause des femmes. Paris Ed grasset et fraquelle 1973 p 40

[22] Nancy f,OP Cit,P.14.

[23] أحمد أبو زيد وآخرون. دراسات مصرية في علم الاجتماع ، مصر، جامعة القاهرة، 2002، ص365.

[24] المرجع نفسه، ص 131.

[25] نهى محمد أمجد. نفس المرجع السابق، ص128.

[26] أحمد أبو زيد وآخرون، نفس المرجع السابق، ص379 -380.

[27] عبد الهادي الجوهري. دراسات في الاجتماع السياسي. الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية، 1999 ص 78.

[28] نهى محمد أمجد.نفس المرجع السابق،ص129.

[29] Halimi Gisèle. La cause des femmes. Paris,Ed Grasset et Frasquelle, 1973, p.37

[30] Marlene couloumb gully ,feminin masculin questions pour les six,reflexions , press universitaire de lorraine,juin 2010

[31] Sahbi ben nabila,Famme et television au magreb,porr l algerie le maroc organisation des nations unies pour L education et la culture,2009

[32] تقرير المرأة شبه مقصية بالجزائرفي وسائل الإعلام -https://arabic.cnn.com
اغسطس2015 نشر زيارة الموقع سا 8 مساءا

[33] علي عبد المعطي. الفكر السياسي الغربي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988 ص61.

[34] Joseph A Sehmpeter .Capitalisme,Socialisme et democratie, Paris, payot, 1963, 57-65.

[35] Larry Diamond. The globalisation of democraty, boulder lynne rienner, 1992, p31-40

[36] Joseph A Sehmpeter.op - cit 1963, -66

[37] هالة مصطفى. (الدولة وجدت لتبقى) مجلة الديمقراطية، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، القاهرة: العدد الثالث 2001، ص 6.

[38] محمد السيد عزيزة. البناء النفسي للناشطين سياسيا، المجلد الأول، القاهرة، جامعة، 2000، ص 18.

[39] أماني قنديل. العمل الأهلي، منظمات المرأة والتنمية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية بالأهرام، 1998، ص22-23.

[40] محمد منير العجمي. المرأة الكويتية والمشاركة السياسية، الكويت: تأليف المكتبة المصرية، 2000م، ص 137.

[41] . سعد ابراهيم جمعة. الشباب والمشاركة السياسية، القاهرة، دار الثقافة، 1982، ص14

[42] محمد منير العجمي، المرجع السابق، ص 138.

[43] أحمد خالد الشلال. حوليات الآداب و العلوم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 26، 2005 ص 18.

[44] المرجع نفسه، ص 20.

[45] Laggoune Walid.Droits économiques et sociaux.Lalegislation algerienne en matiere de non descrimination, Alger, 1996 , p.148 .

[46] عبد الناصر جابي. انتخابات الدولة و المجتمع، الجزائر، دار القصبة للنشر، 1998، ص225.

[47] الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة. المرأة الجزائرية واقع ومعطيات، الجزائر، ANEP، 2006ص 48-49.

[48] جزايريس يوم 14-05-2012 http://www.djazairess.com

[49] Saadi Noureddine. La Femme et la loi en Algérie Ed Bouchène , Alger 1991,p :128.

[50] خميس حزام والي. إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2003 ، ص98.

[51] الهرماسي عبد الباقي. الدولة في المغرب العربي، بيروت:مركز الدراسات العربية، 1992، ص103.

[52] خميس حزام والي، نفس المرجع السابق، ص88 .

[53] عبد الله محمد عبد الرحمان. علم الاجتماع النشأة والتطور، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، 1999، ص 325.

[54] سامية خضر صالح. المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغيير الاجتماعي،رسالة دكتورة(منشورة)، كلية الآداب، مصر، 1989، ص148.

[55] 30 نائبة حصيلة الانتخابات التشريعية 2007-2012.

[56] C.N.E.S. Rapport National sur le développement humain, Algérie 2006, P28.

[57] سعد عبد العال. القيم والطموح على ضوء الوضع الطبقي، القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، 1986، ص 161.

[58] إبراهيم مدكور وآخرون. معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص 229.

[59] Boutefnouchet Mostefa. La famille algérienne. Evolution et caractéristiques, récents. S.N.E.D, Alger, 1991, p 14.

[60] * 82 (عدد المبحوثات المتزوجات)

[61] Fatima Mernissi. le Harem politique : Le prophète et les Femmes,paris, Albin Michel , 1987, p78..

[62] Jean Maynaud et Alain Lancelot. La participation des français à la politique, Paris ,P.U.F,coll Que Sais-je-n° 911,1961,P 27.

[63] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون المؤرخ في 15 نوفمبر 2008. الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر2008.

[64] هشام شرابي. البنية البطريقية، بحث في المجتمع العربي المعاصر، بيروت: دار الطليعة، 1987، ص8.

[65] عبد الحميد الشواربي، المرجع السابق ص33.